



## جلالة الملك يوجه رسالة إلى المشاركين في ندوة "إنعاش المقاوله

### الصغرى والمتوسطة . . محرك التنمية الاقتصادية"

الرباط : الثلاثاء 30 نونبر 1999

الملك محمد السادس والملكة رانيا العبدالله جلالة الملكة رانيا العبدالله والملكة رانيا العبدالله  
عبدالله الثاني بن الحسين ملك الأردن  
عبدالله الثاني بن الحسين ملك الأردن

حضرات السيدات والسادة

يحيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الندوة القيمة المخصصة لتدارس موضوع يحظى باهتمام جلالتنا ويندرج في إطار حرصنا على تشجيع كل المبادرات الرامية إلى تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمملكتنا ولا سيما عن طريق إنعاش المقاوله الصغرى والمتوسطة التي تشكل محركا أساسيا لهذه التنمية ضمن محيط عالمي لا يغيب عن بالكم ما يعرفه من ثورة متسارعة الوتيرة في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وأصناف المهارات والتكنولوجيات ووسائل المواصلات والتخاطب أدت إلى بروز فضاءات تداخلت فيها وكثافت الإنتاج والتمويل والتبادل وتهاوت أمام فعاليتها حدود الاقتصاديات الوطنية وتفتتت عنها آفاق لا حدود لها لعولمة كاسحة تشمل أسواق البضائع والخدمات والموارد البشرية على السواء مما لم يعد ممكنا بمقتضاه لأي بلد كيفما كان حجمه وإمكاناته من خيار سوى التأهل للاستفادة مما تتيحه من فرص التقدم والمناعة والتحصن مما تحمله في كحياتها من مخاطر التجاوز والتقزيم .

وإذا كان هذا النظم الدولي الجديد المفضي إلى ترتيب خارطة موازين القوى في عالم الألفية المقبلة قد تشكل وتمت هيكلته والتحكم في كثير من جوانب مساره من لحن مقاولات لها من حجم الإنتاج وقدرات التمويل وهندسية التدبير وأبعاد الخلل والامتدادات ما لا تسعه الجنسية الواحدة أو القارة الواحدة فان ما يتبين من الواقع الاقتصادي الملموس وما تعكسه الإحصائيات في البلاد المتقدمة والنامية على السواء هو



حقيقة الدور الحيوي والمتصاعد الذي ما فتئت تقوم به المقاولات الصغرى والمتوسطة عندما يقاس وزنها بمقاييس إسهاماتها في إنتاج الثروات وخلق فرص الشغل واستيعاب التكنولوجيا المتجددة وتحديث مناهج التدبير أسباب الرفاه والازدهار وتقدم العلاقات الاجتماعية وتصوير نماذج الثقافات والعقليات .

لقد أصبح من الكواهر التي تصبغ مسار البنيات الاقتصادية في البلاد المتصورة والتي يتيم منسق تصورهما اليوم فرصا لا يستهان بها للبلاد النامية هي كذلك تلکم النزعة المتنامية للمقاولات الكبرى إلى تفويت جزء من أنشطتها لمقاولات صغرى ومتوسطة تساعد على إنشائها في محيطها المباشر أو البعيد وترتكب علاقات شراكة معها ومع غيرها من وحدات إنتاج بضائع أو خدمات سعيا وراء عقلنة تدبيرية تضمن توليد دعائم الإنتاجية والرفع من مستوى التنافسية.

#### أيتها السيدات والسادة

لقد قيس الله للمملكة المغربية أن كانت سباقة إلى اعتماد آليات اقتصاد السوق وحرية المبادرة في الوقت الذي كان فيه ذلك رهانا صعبا نبذا منها لإغراءات الركون إلى الإنكماش والتحفك وتجنبنا لمتهمات التذبذب والتردد وتغلبنا للتوجه الشجاع نحو الاندماج الواعي في منسق التحولات العالمية بما يتطلب من إصلاحات بنيوية في شتى المجالات ترفع من تنافسية اقتصادنا الوطني وترقى بجاذبيته للاستثمار كيفما كان حجمه ومصدره. ولقد تم هذا الاختيار الواضح في عهد والدنا المشمول برحمة الله ورضوانه بفضل ما كان يتميز به لهيب الله ثراه من حكمة وبعد نظر وقدرة على استباق الأحداث والتصورات وما كان الله يلمه إياه من رشد الرهان على عبقرية شعبه الوفي والثقة في قدرته على مقارعة التحديات .

وإننا لمصممون العزم على استثمار ما تم انجازه في هذا المسار الإداري مقتفين أثر والدنا المنعم ومستنيرين بنفس الخصال السامية ومهتدين بأقوم التوجهات غايتنا الرقي بشروط أداننا الوطني إلى المستويات المرجعية المعتمدة في تدبير الاقتصاديات الأوفر ضمانا للتنمية المستدامة والأكثر تيسيرا لفرص الشغل والأجدر تحصينا من مخاطر تفاحش الفوارق بين الطبقات والجهات والأجيال إدراكا من جلالتنا ان مملكتنا



قدرة على تعبئة ما تمت مراكمته من لصاقات إنتاجية وأدوات مؤسساتية وكفاءات علمية وخبرات فنية وشراكات دولية تؤهلها لمواكبة مقاولتنا في تحديها لما تفرضه عليها المنافسة الخارجية من اختبار مصيري لمستوى قدرتها على الإتيان والجودة وتصديها للمعارك والمباريات وإصرارها على السبق والفوز اعتمادا على ما هي خليفة بالتحلي به من روح الابتكار والمبادرة وسرعة التأقلم مع المتغيرات ومرونة التعامل مع المستجدات .

على أننا أيتها السيدات والسادة لا نستمين والحالة هذه بما تفرضه على المقاوله كصروف اكتساح الأسواق الدولية وشروط الصمود أمام انهيار الحمائيات الجمركية من إكراهات. كما لا يخفى عن بال جلالتنا ما يحف بسبل تأهيل جهازنا الإنتاجي من جراء ذلك وبالأخص في قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة من عقبات وتحديات غير أننا على يقين من أن مسلسل العولمة يفسح أيضا أمام مملكتنا مجالات وآفاقا واعدة لن تلبث أن تجني ثمارها إذا توفقت في تعبئة لصقاتها وتسخير مقدراتها المادية والبشرية سواء في الإدارة والقطاع الخاص أو في المؤسسات التشريعية والمهنية والنقابية لمواكبة مسلسل التغيير الضروري بما هو مطلوب من الجميع من إقدام ونكران ذات وتثبيت بالقيم الوطنية والثقة بالنفس

وأنا في هذا الإصرار لانتصر من حكومتنا المضي في الجهد التأهيلي للإصرار المؤسساتي لاقتصادنا والحرص على رفع مستوى أدائه العام من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني والتخفيف لمسايرة ما تتوخى بلوغه الاقتصاديات التي نحن مقبلون على التعامل معها في إصرار التبادل الحر من معايير ومؤشرات في برامجها وأداء تدبيرها. كما نتصر منها أن تعمل على تسيك المساهم الإدارية والحد من تشعباتها والقضاء على ما يعترى بعضها من اختلالات لا مستئصال ما يشكل بالنسبة للمستثمرين وفي قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة أكثر من غيره عوائق تشبه إرادات الانجاز والابتكار ومتاعب تشني العزائم عن الإقدام والمبادرة وسنهم لذات الغاية على أن تتوفر بلادنا في اقرب الآجال على ميثاق وطني يؤسس لإستراتيجية تعاقدية تتحدد على أرضيتها التزامات وحقوق مختلف الشركاء المعنيين بقطاع



المقاولات الصغرى والمتوسطة وتتضم سبل تيسيرهم لتأهيله وتنميته بمراعاة خصوصيات حاجياته وشروطه اشتغاله .

أيتها السيدات والسادة

إن بلوغ التنمية المستدامة لقطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمضامين التي نرومها يبقى رهينا بمدى وعي كل الفاعلين الاقتصاديين بحيوية الدور المنوكل بهذا القطاع والتزامهم بما يتطلب ذلك من حرص على تكيف مناهج عملهم وصيغ ممارساتهم باتجاه التفاعل والتجاوب والتكامل مع مقتضيات إستراتيجية الميثاق الوطني بعد أن يتم التوافق حولها واعتمادها حسب المسالك الدستورية التي تضي عليها قوة القانون والإلزام.

ولن يفوتنا في هذا الإحصار أن نتوجه إلى المؤسسات التمويلية لنجدد حثنا إياها على المزيد من الاهتمام بهذا القطاع وذلك بالسهر على ملائمة مناهج تقييمها لجدوى مشاريعه وإحداث أجهزة الاستقبال واليات التمويل الكفيلة بتيسير توفره على الموارد الضرورية لاستثماراته وتشغيله عن كصيق تعبئة مثلى للقروض الأجنبية المعتمدة له وشحن أوسع للإدخار الوطني لفائدته دونما مساس بصيغة الحال بمتطلبات الحفاظ على أسباب مناعة نظامنا المالي والمصرفي وصلابة مقومات مصداقيته الوطنية والدولية .

ومن نافلة القول أن تقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة في مملكتنا تتوقف على عناية مختلف مستويات الإدارة الترابية والجماعات المحلية بهذا القطاع وعلى مدى التزامها الفعلي والمستديم بدعمه وتيسير السبل له الأمر الذي يقتضي باعتبار أهمية دورها أن يصبح مستوى مجهودها في هذا المضمار عنصرا وازنا في تقييمنا لمستوى أدائها ومدى استجابتها لما تتوخاه جلالتنا من تحول عميق في نوعية ممارساتها ومنهجية تدبيرها وكصيعة تعاملها .

على أننا نود فوق هذا وذلك أن نتوجه إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة ذاتها منتصرين منها القيام بالمجهودات الذاتية الضرورية لتنظيم صفوفها والاندماج في شبكات تحالفات متنوعة الأهداف والشركاء حتى تقوم بدورها كاملا فيما نعوله



عليها من مهام خلق الثروات ومضاعفة فرص الشغل وإشاعة روح الابتكار والمبادرة  
اعتمادا من جلالتنا على إسهامها النشيط والمثمر في تقدم واستقرار مجتمعنا وتفعيلها  
لقيمها الأصيلة الداعية إلى الإقتان في العمل والصدق في المعاملات والتضامن المبني في  
السراء والضراء على العدل والإنصاف.

أيتها السيدات والسادة

إننا نؤمن أن كل مقاربة إستراتيجية لتقوية جهازنا الإنتاجي وتكثيف نسيجه والرفع  
من تنافسيته ينبغي أن تكون شاملة، فالتنمية لا يمكن أن تختزل في تقنيات أو موارد  
مالية أو توفير أسواق تلقى مسؤوليتها على عاتق الدولة أو فاعل بعينه في ميدان الاقتصاد  
أو المجتمع. بل هي الرقي بالفعل الإنتاجي إلى مهمة الالتزام المسؤول والمتجرد من أجل  
تشييد استقرار الوطن ومناعته على أرضية النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي  
والانسجام الثقافي والروحي وهي بهذا المضمون مسلسل تعبئة تتضافر في إحصاره جهود  
كل القوى الحية في البلاد لتحديث مناخ الإنتاج وبلوغ توافق الرؤى والمهام  
المشروعة لكل الفرقاء على أسس قوامها العمل النزيب على ترجيح مصلحة المقاومة بصفتها  
الأداة المشتركة لخلق الثروة والتشغيل والحرص الجماعي على الإنصاف في توزيع  
الدخل ومردود الكد والجهد باعتبار أن ذلك وسيلة مثلى لتحفيز على الإنتاجية ودعم  
التعامل الحضاري في مجتمع ينشد السلام والإخوة بين مكوناته ويصمم إلى توفير العيش  
الكريم لأعضائه في دائرة احترام دولي لشخصيته داخل وخارج حدوده .

وفقكم الله وأعانكم وجعل السداد حليفكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .